IDB.35/9

Distr.: General
19 September 2008
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الخامسة والثلاثون
فيينا، ٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
أزمة الغذاء العالمية: كيفية تصدي اليونيدو لها

أزمة الغذاء العالمية: كيفية تصدي اليونيدو لها

تقرير من المدير العام

يفيد هذا التقرير عن تداعيات أزمة الغذاء العالمية على أنشطة اليونيدو البرنامجية وعن التدابير التي اتخذها الأمانة استجابة للمقرر م ت ص-٣٤/م-٦.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدّمة	١	٢
أولا- طبيعة الأزمة	٢-٤	٢
ثانيا- الرد الدولي	٥-٧	٣
ثالثا- المساهمة التي يمكن أن تقدّمها اليونيدو	٨-١٢	٤
رابعا- ضوائق الموارد	١٣-١٤	٥
خامسا- التدابير التي اتخذها الأمانة استجابة للمقرر م ت ص-٣٤/م-٦	١٥	٦
سادسا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه	١٦	٧

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

161008 V.08-56878 (A)

مقدمة

١- رأى مجلس التنمية الصناعية، في مقرره م ت ص-٣٤/م-٦، أن أزمة الغذاء العالمية الراهنة تمثل تحديا خطيرا ومعقدا يؤثر على فقراء العالم. ومن ثم، طلب المجلس إلى المدير العام أن يعد، بحلول منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تقريرا عن أفضل السبل التي يمكن بها لليونيدو أن تسهم في إيجاد حل على نطاق المنظومة لهذه الأزمة، وأن يعرضه على اجتماع غير رسمي للدول الأعضاء. وطلب المجلس في المقرر ذاته أن يُدرج هذا الموضوع في جدول أعمال دورته الخامسة والثلاثين لمزيد من المناقشة. وتفيد هذه الوثيقة عن تنفيذ المقرر م ت ص- ٣٤/م-٦ وتلخص الجوانب الرئيسية لهذا الموضوع المعقد تسهيلا لمناقشات المجلس الإضافية بشأنه.

أولا- طبيعة الأزمة

٢- شهدت أسعار الغذاء العالمية ارتفاعا شديدا في السنوات الأخيرة. وارتفع مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار الأغذية بمقدار ٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ ثم ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٧، مع تسجيل الأسعار العالمية للأغذية الأساسية زيادات شديدة بوجه خاص. ففي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ارتفع المتوسط العالمي لسعر الأرُز بنسبة ٢١٧ في المائة، والقمح بنسبة ١٣٦ في المائة، والذرة بنسبة ١٢٥ في المائة وفول الصويا بنسبة ١٠٧ في المائة.[(١)] واستمر هذا الارتفاع السريع طوال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من حدوث تراجع في الأشهر الأحدث عهدا فلا تزال الأسعار أعلى بكثير من مستوياتها في عام ٢٠٠٦ ولا يُتوقع لها أن تتراجع تراجعا ذا شأن في المستقبل المنظور.

٣- ولهذه الزيادات في الأسعار أسباب متنوعة. فعلى جانب الطلب، هناك ازدياد في الاستهلاك، خصوصا في البلدان النامية الأسرع نموا، وتحوّل في بعض المحاصيل عن إنتاج الغذاء إلى إنتاج الوقود. وعلى جانب العرض، هناك تدنّ في المخزونات وتصاعد في تكاليف الطاقة وتراجع في مستويات الإنتاج والإنتاجية في أنحاء كثيرة من العالم بسبب أحوال الطقس غير المواتية وتدني الاستثمار في القطاع الزراعي. وإضافة إلى ذلك، ثمة متغيرات سياساتية، مثل تقلُّب أسعار الصرف وفرض قيود على التجارة، تزيد من تفاقم هذا الوضع، شأنها شأن أنشطة المضاربة في أسواق السلع الأولية.

(1) مجلس تجارة شيكاغو.

٤- والآثار الناجمة عن هذه التطورات شديدة جدا. فقد شهدت فواتير الواردات الغذائية في البلدان النامية ارتفاعا بالغا، إذ ازدادت بنسبة ٣٣ في المائة لتصل إلى ٢٥٤ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧.[٢] وثمة مخاوف متزايدة من أن هذه الزيادات في أسعار الأغذية يمكن أن تبدد ما تحقق في السنوات الأخيرة من مكاسب في تخفيف حدة الفقر، بل وأن تصيب بالفقر ما يصل إلى ١٠٥ ملايين شخص. وسيكون هذا التأثير الإفقاري بالغ الشدة في البلدان الأقل نموا.

ثانيا- الرد الدولي

٥- ردّ المجتمع الدولي بصورة عاجلة على أزمة (أسعار) الغذاء العالمية. ففي اجتماعه المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بصوغ استراتيجية قائمة على فكرة "يجب علينا، أولا، أن نطعم الجياع. وعلينا، ثانيا، أن نكفل توافر الغذاء في الغد"، وأصدر بيانا ختاميا أعلن فيه عن تدابير ستتخذها منظومة الأمم المتحدة ككل لتلبية الاحتياجات الفورية/القصيرة الأمد والاحتياجات المتوسطة الأمد والطويلة الأمد. وتُلخَّص هذه الردود المقترحة كما يلي:

(أ) في الأمد القصير إلى المتوسط: التعاون على مواجهة الأزمة، بما في ذلك إنشاء شبكات أمان للطوارئ وبرامج حماية اجتماعية للفئات الأشد ضعفا وتنفيذ سريع لبرامج العمالة وتوليد الدخل؛

(ب) في الأمد المتوسط إلى الطويل: تجميع قدرات الأمم المتحدة التقنية والتحليلية بغية سد الثغرات البحثية والمعرفية من أجل مساعدة الحكومات على تعزيز الإنتاج والإنتاجية؛

(ج) في الأمد الطويل: معالجة التغيرات الهيكلية والسياساتية التي أسهمت إسهاما كبيرا في هذه الأزمة، إلى جانب معالجة ما يطرحه تغير المناخ من تحديات أمام نظم الإنتاج.

٦- وفي الاجتماع نفسه، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية تحت رئاسته، وتتألف من الرؤساء التنفيذيين لعدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ومؤسسات بريتون وودز وأجزاء ذات صلة من أمانة الأمم المتحدة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، استحدثت فرقة العمل هذه إطار عمل شاملا، يركز على نقطتين أساسيتين، هما:

(2) صندوق النقد الدولي.

(أ) أولا، ينبغي اتخاذ تدابير فورية في أربعة مجالات، هي '١' معونة غذائية عاجلة وشبكات أمان تحسبا للطوارئ؛ '٢' إنتاج الغذاء على نطاق صغير؛ '٣' السياسات التجارية والضريبية؛ '٤' التكيف على صعيد الاقتصاد الكلي؛

(ب) ثانيا، في المدى الأطول، ينبغي معالجة خمسة مجالات إضافية، هي: '١' متانة الأمن الغذائي العالمي؛ '٢' تعزيز نظم الحماية الاجتماعية؛ '٣' استدامة توافر الغذاء ارتكازا على المنتجين الصغار؛ '٤' تحسين أسواق الغذاء الدولية؛ '٥' التوصل إلى توافق دولي بشأن الوقود العضوي.

٧- وظهرت ردود مماثلة في القوة على الصعيدين الثنائي والوطني. إذ استضافت الفاو مؤتمرا رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي العالمي تحصّل على نحو ٢٠ بليون دولار من الأوساط المانحة لاتخاذ إجراءات على المدى القصير والمتوسط والطويل. كما اقترح مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عقد في هوكايدو - طوكيو في تموز/يوليه ٢٠٠٨ عددا من الردود القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد على الأزمة.

ثالثا- المساهمة التي يمكن أن تقدّمها اليونيدو

٨- على الرغم من أن اليونيدو ليست عضوا في فرقة العمل التي أنشأها الأمين العام، ولا يمكنها أن تسهم بالكثير في التدابير الفورية التي دُعي إليها في إطار العمل الشامل، فهي في موقع يمكّنها، بحكم ولايتها وخبراتها الفنية، من تقديم دعم فعّال في تنفيذ مختلف التدابير المحددة للمديين المتوسط والطويل. فمن ناحية، سوف ينطوي هذا الدعم على تقديم مساعدة تقنية وخدمات استشارية سياساتية لتعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية من خلال زيادة صنع العُدد والمدخلات الزراعية واستخدامها استخداما فعالا، ومن ناحية أخرى، سوف يساعد هذا الدعم على الأخذ بتكنولوجيات مختلفة لمرحلة ما بعد الحصاد تستهدف إضافة قيمة إلى الناتج الزراعي وزيادة قابليته للتخزين وقدرته على التحمّل وقابليته للتسويق.

٩- ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن فواقد ما بعد الحصاد تمثّل نسبة كبيرة من الإنتاج الغذائي في كثير من البلدان النامية. ونظرا لعدم وجود بيانات دقيقة، فمن المسلّم به أن تلك الفواقد في البلدان النامية تصل إلى ٦٠ في المائة من الفواكه والخضروات الطازجة و٢٠-٤٠ في المائة من الحبوب. وفي بعض بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء، قد تتراوح تلك الفواقد من ٣٥ إلى ٥٠ في المائة من إجمالي الإنتاج وهذا يعادل ١٠٠ مليون طن من الغذاء المفقود كل سنة، أي ما يساوي حجم المحاصيل الغذائية التي حُوِّلت إلى إنتاج الوقود العضوي على نطاق العالم.

١٠- ووفقا لالتزامها بالحد من الفقر، استحدثت اليونيدو ونفذت مجموعة منوعة من البرامج والمشاريع التي تستهدف زيادة توافر الغذاء ومأمونيته وتيسُّر الحصول عليه بصورة مستدامة. ومن ثم، فإن استراتيجية اليونيدو لتعزيز الأمن الغذائي تتناول ثلاثة جوانب أساسية: (أ) توافر الغذاء بقدر كاف؛ و(ب) توفير أغذية مأمونة؛ و(ج) تيسير الحصول على الغذاء من خلال توليد الدخل. ويستند هذا النهج إلى قناعة مفادها أن القضاء على الجوع لا يتطلب زيادة توافر المنتجات الزراعية فحسب بل يتطلب أيضا استدامة سلسلة الإنتاج/التسويق وتيسُّر الحصول على الغذاء من خلال أنشطة توفر للسكان الموارد اللازمة للحصول عليه.

١١- ومن العناصر المحورية في تحقيق جوانب الأمن الغذائي هذه استحداث عمليات قادرة على المنافسة ومستدامة في مجالي الصناعة الزراعية والتجارة الزراعية. فتلك العمليات تضيف قيمة إلى الإنتاج الزراعي وتساعد على حفظ المواد الغذائية، وتقلل فواقد ما بعد الحصاد، وتمكّن من نقل المنتجات لمسافات أطول، وتتيح التوصل إلى زيادة حجم الطلب على المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية، وربما في أسواق التصدير أيضا. ومن شأن تلك الأنشطة أيضا أن تعزز العمالة الريفية خارج نطاق المزارع، مع ما يجلبه ذلك من منافع في توليد دخل أكثر استدامة، وبالتالي في الحد من الفقر.

١٢- واليونيدو، بصفتها الوكالة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة المكلّفة بتعزيز التنمية الصناعية، لديها خبرة فنية وتجربة واسعتا النطاق في دعم وتعزيز تنمية الصناعات الزراعية وصناعات تجهيز الأغذية في الاقتصادات النامية التي لا تزال الزراعة هي القطاع المهيمن فيها، ولا سيما بلدان أفريقيا والبلدان الأقل نموا. وسوف تواصل تقديم هذه الخدمات في المستقبل، اقتناعا منها بأن نمو هذه الصناعات وتحديثها لن يعززا إنتاجية القطاع الصناعي إجمالا فحسب بل سوف يسهمان أيضا في زيادة توافر الغذاء وفي تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في الحد من الفقر.

رابعا- ضوائق الموارد

١٣- من شأن توسيع واستنساخ الخدمات التي تقدمها اليونيدو في هذا الميدان، الذي يندرج مباشرة في نطاق ولاية اليونيدو ضمن إطار مجال اهتمامها المحوري المعنون "الحد من الفقر من خلال أنشطة منتجة" وتركيزها القطاعي على تنمية الصناعات القائمة على الزراعة، أن يمكّن المنظمة من زيادة مساهمتها في التدابير المتوسطة الأمد والطويلة الأمد التي اعتمدتها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الأمن الغذائي زيادة كبيرة. غير أن الموارد التي أمكن لليونيدو أن تحشدها لتوفير هذه الخدمات كانت تقليديا غير كافية لإتاحة توسيعها بالقدر اللازم لهذا الغرض. فالتعاون التقني الذي تقدّمه اليونيدو في قطاع الصناعة الزراعية، وإن

كان يشهد تزايدا منذ عام ٢٠٠٤، لا يزيد نصيبه على ١٥ في المائة من إجمالي ما تقدّمه المنظمة. ومن ثم، فإن هناك حاجة ماسة إلى زيادة الدعم المقدّم من المانحين في هذا المجال. ولذلك، ترحب الأمانة بما تلقته مؤخرا من أنباء تشير إلى أن المفوضية الأوروبية قد تنظر في تمويل أنشطة المنظمة المتعلقة بتجهيز الأغذية وتقليل فواقد ما بعد الحصاد في إطار مَرفِق جديد يبلغ حجمه ١ بليون يورو ويتوقع إنشاؤه في المستقبل القريب. وتشجع الأمانة أيضا سائر الجهات المانحة على النظر في زيادة التمويل المقدّم إلى أنشطة مماثلة.

١٤- وفي محاولة للتغلب على بعض ضوائق الموارد التي تعوق توسيع أنشطة اليونيدو في مجال تنمية الصناعة الزراعية والتجارة الزراعية، سعت المنظمة في السنوات الأخيرة إلى إقامة شراكات مع عدد من المؤسسات المالية الدولية من أجل تنفيذ أنشطة مشتركة في هذه الميادين. وتنطوي هذه الأنشطة عادة على إجراء تقييمات استراتيجية للقطاعات الفرعية المتعلقة بالصناعة الزراعية، وعلى إعداد و/أو صوغ و/أو تقييم استراتيجيات أو برامج أو مشاريع استثمارية في البلدان الزبونة. وقد شاركت المنظمة حتى الآن في عمليات مشتركة، مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) على وجه الخصوص، في سيراليون والمغرب ونيجيريا والهند، تتعلق باحتمال استثمار ما يزيد على ١١٠ ملايين دولار أمريكي في ميدان الصناعات الزراعية. وهناك أيضا مفاوضات قطعت شوطا متقدّما مع أربع مؤسسات مالية دولية أخرى، هي البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الأفريقي، من أجل برامج تعاون مماثلة. بيد أن مشاركة اليونيدو في تلك الأنشطة المشتركة مع المؤسسات المالية الدولية يُتوقع أيضا أن تتطلب من اليونيدو قدرا من المشاركة في التمويل، على الأقل في السنوات القليلة الأولى من الشراكات. ولذلك، يُنتظر أن يأتي الدعم التكميلي اللازم من الأوساط المانحة لتمكين اليونيدو من المشاركة في صوغ وتنفيذ برامج استثمارية كبيرة في مجال الصناعة الزراعية بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية.

خامسا- التدابير التي اتخذتها الأمانة استجابة للمقرر م ت ص-٣٤/م-٦

١٥- وفقا للمقرر م ت ص-٣٤/م-٦، وفّرت الأمانة للدول الأعضاء عدة فرص لتعزيز وعيها بما تقدمه اليونيدو، وما يمكن أن تقدّمه، من مساهمة بهدف معالجة أزمة (أسعار) الغذاء العالمية والتغلب عليها، وخصوصا لأنها تمس البلدان النامية. وقد عقدت في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨ جلسة إحاطة جامعة حول هذا الموضوع، نُظمت بالتعاون مع ممثل للفاو. ومن ثم، وُزِّع على الدول الأعضاء، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تقرير من المدير العام عن رد اليونيدو على أزمة الغذاء العالمية، عنوانه "معالجة أزمة الغذاء العالمية"، حسبما طُلب في المقرر

م ت ص-٣٤/م-٦. وتضمّن ذلك التقرير عرضا واسعا ومفصلا لأنشطة اليونيدو وخدماتها المتعلقة بهذه المسألة، وشكّل أساسا للمناقشة في جلسة إحاطة ثانية للدول الأعضاء نظمتها الأمانة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

سادسا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

١٦- ربما يود المجلس أن يحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة وبالتقرير الصادر عن المدير العام في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.